المبحث الأول

مفهوم الإلغاء والتعليق لغةً واصطلاحاً

المطلب الأول :- مفهوم الإلغاء لغة واصطلاحاً

إن للإلغاء في اللغة معنيين، هما :أولهما: قال ابن منظور(ت ٧١١هـ) في اللسان: ألغيتُ الشيءَ : أبطلتُه ، وكان ابن عبّاس ((رضي الله عنهما)) يُلغي طلاقَ المكرَه أي : يُبطلهُ.(١)

وثانيهما:- الإلقاءُ والإسقاط؛ قال باطلا وبابه عدا يقال وألغى الشيءَ : أبطلَه، وألغاهُ من العَدَدِ ألقاه منه ومنه قوله تعالى:﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ﴾ (٢) أي كلمه ذات لغو.(٣) ومن وجهة نظري أن المعنى الثاني هو الأوفق بالمعنى الاصطلاحي النحوي كما سيتّضح.

أما تعريف الإلغاء في الاصطلاح؛ فقد استخدمه النحويون منذ وقت مبكّر ، وخصّوه بجواز إبطال عمل الأفعال القلبية المتصرّفة الداخلة على المبتدأ والخبر، والناصبة لكلّ منهما، ولعلّ أوّل من عرّف الإلغاءَ اصطلاحاً هو: أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) ؛ إذ قال : ((الإلغاءُ : أن لا يُعمل العاملُ بشرط أن لا يكون هناك ما يمنعه من العمل ، نحو : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، وزيدٌ منطلقٌ ظننتُ)) (٤) .أي : أنّ الإلغاء أمر اختياري تابع لقصد المتكلّم وإرادته، وليس هناك ما يوجبه كوجود مانع من إعمال الفعل.

---

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت/لبنان،ط١، د،ت مادّة (لغا):- ٢٥٠/١٥

(٢) سورة الغاشية:- ١١

(٣) مختار الصحاح، محمّد بن أبي بكر الرازي، طبعة مؤسسه المختار،القاهرة، مادة لغا :- ص٣٤٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق أنيس بدوي، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط٣، :- ١٤٧/١.

وتابعه على هذا التعريف : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ؛ إذ قال : ((الإلغاءُ هو : ترك العمل لغير مانع من ذلك)) . [١] وعرّفه ابن الناظم(ت ٦٨٦ هـ): ((بأنّه تركُ إعمال الفعل؛ لضعفه بالتأخّر عن المفعولين أو التوسّط بينهما ولا بُدّ من عدم اعتبار قوله : (لضعفه. إلى آخره) تكملة للحدّ ؛ ذلك أنّه . على فرض صحّته . ليس ذاتياً للمعرّف ، مع أنّه ليس صحيحاً . كما ذكرنا . لأنّ الإعمال والإلغاء ليس مربوطاً به وإنّما هو راجع إلى إرادة المكلّف)) .[٢] وعرّفه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) بقوله ((الإلغاءُ: إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسّطه أو تأخّره)). [٣]

وميزة هذا التعريف ما تضمّنه من أنّ إبطال العمل يشمل اللفظ والمحلّ معاً ، الأمر الذي يبيّن حقيقة الإلغاء بدقّة ، ويوضّح الفارق بينه وبين التعليق ، الذي هو من خصائص ((ظنّ وأخواتها)) أيضاً ، ولكنّه مبطل لعملها في اللفظ دون المحل وعرّفه ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ((بأنّه : ترك العمل لفظاً ومعنىً لا لمانع)). [٤]

ويلاحظ أنّ (عدم المانع) وإن كانت له مدخلية في تحقّق الإلغاء ، إلاّ أنّه ليس ذاتيّاً لمفهوم الإلغاء ولا دخيلاً في حقيقته ، فيجب أن لا يدخل في صلب التعريف ، وهذا ما فعله الأُشموني (ت ٩٠٠ هـ) ؛ إذ قال:"الالغاء:هو إبطاله لفظاً ومحلا ".[٥] وتابعه عليه السيوطي (ت ٩١١ هـ)، إذ قال:"هو ترك العمل لغير مانع لفظا ومحلاً)).[٦]

---

[١]) شرح جمل الزجاجي:– ١ / ١٤٧.

[٢]) شرح ألفيّة ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة/مصر ،ط٤، ٢٠٠٦م:– ٧٦.

[٣]) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ابن هشام الأنصاري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٩٧٩:– ١ / ٣١٣ – ٣١٤ .

[٤]) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت/لبنان،ط١ ، ٢٠٠٨م – ٢١/٢ .

[٥]) حاشية الصبان على شرح الاشموني، تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،القاهرة/مصر، ط١ ٢/ ٢٦ .

[٦]) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم،دار المنهاج، دمشق/سوريا، ط٣، ٢٠٠٢ :– ٢٢٧/٢

وفي تعريف الشيخ الغلاييني(١٣٦٤هـ) :- وهو من المحدثين يحد الالغاء بقوله :- ((إنه ابطال عمل الفعل القلبي الناصب للمبتدأ والخبر لا لمانع فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبرية مثل (خالدٌ كريمٌ ظننت) والالغاء جائز في افعال القلوب اذا لم تسبق مفعوليها . فان توسطت بينهما فإعمالهما والغائهما سيان)) . (١)
وعرفه الاستاذ عباس حسن من علماء الأزهر الشريف بقوله ((منع الناسخ من نصب المفعولين معا"، لفظا" ومحلا"، منعا" جائزا" -في الأغلب-لا واجبا"))، أو هو ((ابطال عمله في المفعولين معا لفظا ومحلا" على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا يصح أن يقع المنع على احد المفعولين دون اخر)) .(٢)

وعرفه الدكتور فاضل صالح السامرائي وهو من العلماء المعاصرين : في كتابه معاني النحو ، ((الإلغاء:- هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو (زيدٌ ظننت قائمٌ)، فليس لـ (ظننت)عمل في(زيدٌ قائم)لافي المعنى ولافي اللفظ)) .(٣) وعرفه الدكتور عبدة الراجحي وذلك بقوله:" وأفعال القلوب لها ثلاثة احكام فهي اما ان تكون عاملة، أو ملغاة، أو معلقة، وأما الغاؤها فهو جائز . وذلك إن توسطت معموليها أو تأخرت عنهما، فتقول زيدا" ظننت كريما" وزيدٌ ظننت كريمٌ، أو زيدٌ كريمٌ ظننت والإلغاء عند تأخر الفعل أرجح وعند الإلغاء تكون جملة (ظننت) مستأنفة)". (٤)

المطلب الثاني:- **مفهوم التعليق لغة واصطلاحاً**

التعليق: ((في اللغة : مصدر الفعل علَّقَ))، قال ابن فارس (ت٣٩٥ هـ):((علق : العين واللام والقاف : أصل كبير صحيح يرجع إلى معنىً واحد ، وهو : أن يُناط

(١) جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، القاهرة/ مصر، ط٢، ٢٠٠٣م:- ٢/٢١
(٢) النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف القاهرة/مصر، ط٣، ١٩٦٦م :- ٢/٣٨
(٣) معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، مؤسسه التأريخ العربي، بيروت/لبنان، ط١ ،٢٠٠٧م ٢/٢٨
(٤) التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي، دار المسيرة، عمان/الأردن ، ط٣ ، ٢٠١٠م :- ٢١٤ .

الشيءُ بالشيءِ العالي ، ثم يُتّسعُ فيه . . . تقول : علّقتُ الشيءَ أُعلِّقُهُ تعليقا.[١]

وأما التعليق في اصطلاح النحويين، هو كما عرفه ابن هشام في قطر الندى:- ((هو ابطال عمل الأفعال القلبية لفظا" لا محلا"؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها، وبين معمولها))[٢] . والتعليق:- مأخوذ من قولهم ((امرأة معلقة)) ، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، اي لامع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها، فالفعل المعلق ممنوع من العامل لفظا" عامل معنى وتقديرا" .[٣] والتعليق: من المصطلحات النحوية المبكّرة ، وقد جعله النحاة عنواناً للزوم إبطال عمل الأفعال القلبيّة. أي : ((ظنّ وأخواتها))، الناصبة للمبتدأ والخبر،المتصرّفة لفظاً لا محلاً، بسبب الفصل بينها وبين معموليها (المبتدأ والخبر) بـ :لام الابتداء، أو همزة الاستفهام ،أو النفي.[٤]

وقد وردت كلمة ((التعليق)) في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في قوله : ((قولك : (قد علمت إنّه لخيرٌ منك) فـ (إنَّ) هنا مبتدأة ، و(علمتُ)ها هنا بمنزلتها في قولك:(لقد علمتُ أيُّهم أفضلُ) معلّقة في الموضعين جميعا".))[٥]

وعبّر المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) عن((التعليق)) بـ ((الإلغاء)) ؛ قال : ((ألا ترى أنّه لا يدخلُ على الاستفهام من الأفعال إلاّ ما يجوز أن يُلغى ؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأفعال هي التي يجوز أن لا تعمل خاصّة ، وهي ما كان من العلم والشكّ ، فعلى هذا . . قال تعالى :﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾[٦] لأنّ هذه الأفعال تفصلُ ما بعدها ممّا قبلها ، تقول : علمتُ لزيدٌ خيرٌ منك .))[٧]

---

[١] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس بن زكريا، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الفكر، ط١٩٧٩،١م مادّة علق،:١٢٥/٤ .

[٢] قطر الندى وبل الصدى، لإبن هشام، تحقيق:-محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعارف، ١٧٦ .

[٣] ينظر:- المصدر نفسه :- ١٧٨ ، وينظر :- معاني النحو :- ٣٢/٢ .

[٤] معاني النحو:- ٣٢، وينظر :- وجامع الدروس العربية :- ٣/ ٢٢-٢٣ .

[٥] الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة/ مصر، ط٥، ١٤٧/٣ .

[٦] سورة البقرة ١٠٢.

[٧] المقتضب، محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار الرشد ،الرياض :- ٣ /٢٩٧

وقال ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) : ((وإذا ولي (الظنّ) حروف الاستفهام وجوابات القَسَم ، بطلَ في اللفظِ عملُه ، وعمل في الموضع .))[١] قال ابن هشام(ت٧٦١ هـ) في بيان المناسبة المصحّحة لاستعمال لفظ التعليق بمعناه الاصطلاحي النحوي : ((وإنّما سُمّي هذا الإهمال تعليقاً ، لأنّ العامل في نحو قولك: (علمتُ ما زيدٌ قائمٌ) عامل في المحلّ وليس عاملاً في اللفظ؛ فهو عامل لا عامل ، فشُبّهَ بالمرأة المعلّقة التي لا هي مزوّجة ولا مطلّقة . . . والدليل على أنّ الفعل عامل أنّه يجوز العطف على محلّ الجملة بالنصب .))[٢]ومثاله :- (علمت ما زيدٌ قائمٌ).

اما ابن مالك فقد عرف التعليق(ت٦٧٢ هـ) والتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع، نحو ((ظننت لزيدٌ قائمٌ)) فقولك (لزيدٌ قائمٌ) لم تعمل فيه ظننت لفظا، لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت ، نحو ((ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا)) فهي عامله في ((لزيد قائم)) في المعنى دون اللفظ.[٣]

وفي تعريف الشيخ الغلاييني (ت١٣٦٤ هـ) وهو من المحدثين التعليق ابطال عمل الفعل القلبي لا محلا، لمانع، فتكون الجملة بعده في موضع نصب على انها سادة مسد مفعوليه، مثل ((علمت لخالدٌ شجاعٌ))[٤]. ويعرف الاستاذ عباس حسن التعليق بانه: ((منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معا" أو لفظ احدهما، دون منعه في المحل)) . فهو في الظاهر ليس عاملا" النصب ، وكأنه في التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه((ابطال العمل لفظا" ،لا محلا")). سواء أكان أثر الإبطال واقعا" على المفعولين معا"، ام على احدهما[٥]

---

[١]الأُصول في النحو ،ابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت،ط٢، ١٩٨٧م :- ١ / ١٨٢ .

[٢] شرح قطر الندى وبلّ الصدى :- ١٧٨/١.

[٣]شرح ابن عقيل على الفيه بن مالك :-٢١/٢ .

[٤]جامع الدروس العربية:- ٢٦/٢ .

[٥] النحو الوافي :- ٢٧/٢.

ويوضح هذا التعريف الذي قاله الدكتور فاضل صالح السامرائي بقوله التعليق في النحو إبطال العمل لفظا" لا محلا" لمجيئ ماله صدر الكلام بعده كـ ((ما)) النافية ولام الابتداء والاستفهام . وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة وقد تشاركها أفعال اخرى قليلة ، كقوله تعالى :﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ ﴾ [1] و((سل أيهم قام)) برفع أي . اما أذا قلت ((سل ايهم قام)) بنصب (أي) فالفعل ليس معلقا.[2]

أما الدكتور عبدة الراجحي فقد عرفة:- ((التعليق ابطال العمل لفظا" فقط وإبقاؤه محلا" وسببه وجود كلمة تفصل بين الفعل ومفعوليه بشرط ان تكون هذه الكلمة مما يستحق الصدارة في الجملة ، ومعنى الصدارة ألا يعمل غير الكلمة عامل قبلها، وهذا الفاصل يسمى(المانع)، أو المعلق)).[3]

---

[1])سورة الكهف١٩.

[2]) معاني النحو:- ٣٢/٢ .

[3]) التطبيق النحوي:- ٢١٤/١.

المبحث الثاني

آراء وأقوال النحاة القدامى والمحدثين في مفهوم الالغاء والتعليق والفرق بينهما

المطلب الاول:- آراؤهم وأقوالهم في مفهوم الالغاء والتعليق

أولاً// الالغاء:-

إن المتتبع لآراء وأقوال النحاة في الإلغاء يجد ان النحاة استعملوا كلمة ((الإلغاء)) بمعناها الاصطلاحي في وقت مبكّر ، وخصّوها بجواز إبطال عمل الأفعال القلبية المتصرّفة الداخلة على المبتدأ والخبر والناصبة لكلّ منهما . فنبدأ هذه الاقوال بقول شيخ النحاة سيبويه ((رحمه الله)) (ت ١٨٠ هـ) حيث يقول : ((هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى ، فهي : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ ، وأُريتُ ، ورأيتُ ، وزَعمتُ ، وما يتصرّف من أفعالهنّ ، فإذا جاءت مستعمَلة فهي بمنزلة : رأيتُ وضربت وأعطيتُ في الإعمال ؛ تقول : أظنُّ زيداً منطلقاً ، وزيداً أظنّ أخاك . فإذا ألغيتَ قلتَ : عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ . وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى))[١] . ومرادهُ : التأخير في قبال توسّطها بين معموليها ، لا في قبال تقدّمها عليهما ، ذلك أن جمهور النحاة البصريين لا يجيزون إلغاءها متقدّمةً على معموليها.

وقال المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) :- ((فالذي تلغيه لا يكون متقدّماً ، إنّما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنّك لا تقول : ظننتُ زيد منطلقٌ) [٢]

وقال ابن السّراج (ت ٣١٦ هـ) : ((ويجوز لك أن تلغي الظنَّ إذا توسّط الكلام أو تأخّر ، وإن شئت أعملته . . . ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدّم))[٣]، ونجدُ مثلَ هذا المضمون لدى كلّ من الزجّاجي (ت ٣٢٧ هـ)[٤] ، وأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)[٥].

---

[١]) الكتاب ، لسيبويه :- ١ / ١١٨ . ١١٩.

[٢]) المقتضب، ابو العباس المبرد، تحقيق:-محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت/لبنان، ١٩٦٣م. :- ٢ / ١١.

[٣]) الأُصول في النحو، :- ١ / ١٨٠ .

[٤]) الجُمل ، أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق ابن أبي شنب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط٧، ١٩٩٩م : ٤٣

[٥]) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان:- ١ / ٤٩٤ . ٤٩٥ .

وأمّا ابن جنّي (٣٩٢ هـ) فقد رجّح إلغاءَ هذه الأفعال متأخّرةً على إعمالها[١] ، وممّن تابعه على ذلك ابن الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ) ؛ فقد ذكر أنّه في حال تأخّر الفعل عن المبتدأ والخبر « تكون أيضاً مخيّراً بين الإلغاء والإعمال ، والإلغاء أجود ؛ لتراخي الفعل عن أقوى أماكنه ، وهو الصدر ، وضعفه لوقوعه آخراً[٢]. وذهب كلّ من: ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، وابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) إلى ترجيح إعمالها على إلغائها حال توسّطها بين المعمولين. .

قال ابن بابشاذ : ((وإن وقعت وسطاً بين الاسمين ، جاز فيها وجهان الاعمال والإلغاء . . . والإعمال أجود . . . وإن وقعت أخيراً جاز أيضاً وجهان ، أجودهما الإلغاء)) [٣]. ويقول ابن معطي : ((ولا يخلو العامل من أن يتقدّم على المفعولين ، فيعمل ، أو يتوسّط بينهما ، فيجوز الإعمال والإلغاء ، والإعمالُ أحسن ، أو يتأخّر ، فيكون الإلغاءُ أحسن)).[٤]

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) : ((إنّها إذا تقدّمت أُعملت ، ويجوز فيها الإعمال والإلغاء متوسّطة ومتأخّرة)).[٥] ويلاحظ من الاقوال، والآراء السابقة:- إنّ ما ذكروه من ترجيح الإعمال أو الإلغاء ، تبعاً لتوسّط هذه الأفعال أو تأخّرها ، هو من آراء النحاة واجتهاداتهم الشخصية ، وتعليلهم له بقوّة العامل وضعفه لا يمكن المساعدة عليه ، ذلك أنّنا نصوغ القواعد من استقراء كلام العرب كما هو ، وهم كانوا يتكلّمون على سجيّهم ، ولم ينقل عنهم أنّهم كانوا يأخذون بنظر الاعتبار قوّة الفعل

١) اللمع في العربية ، ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت ، ١٩٧٢ :- ٥٤ . ٥٥ .

٢)ينظر:- المرتجل ، ابن الخشّاب ، تحقيق علي حيدر ، مطبعة دار الحكمة، ط١، ١٩٧٢م :- ص١٥٤

٣) شرح المقدّمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، تحقيق خالد عبد الكريم،المطبعة العصرية،الكويت:- ٢ / ٣٥٥.

٤) الفصول الخمسون ، ابن معطي، تحقيق محمود الصناجي ، مطبعة اللسان العربي، القاهرة/مصر،١٩٧٦م :- ١٧٥

٥) المفصّل في علم العربية، جار الله الزمخشري، تحقيق :- ايميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٦٩م :٢٦١

وضعفه تبعاً لوقوعه متوسّطاً أو متأخّراً ، بل لعلّ ذلك لم يدُر في خلَدهم أصلاً ، لأنهم هم أهل اللغة والفصاحة والبيان. وإلى هنا وجدنا جميع النحاة يوجبون إعمال « ظنَّ وأخواتها » من أفعال القلوب إذا تقدّمت على المبتدأ والخبر ، ولا يجيزون إلغاءَها في هذه الحال.

إلاّ أنَّ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ذكر في شرحه لمفصّل الزمخشري أنّ إعمالها يقوى حال التقدّم ، لا أنّه يلزم ويجب ؛ قال : ((إذا تقدّمت فالوجه الإعمال، وهو الثابت كثيراً ، وقد نقل جواز الإلغاء ، ولا بُعْدَ فيه ؛ لأنّ المعنى في صحّة الإلغاءِ قائم ، تقدّمت أو تأخّرت ، وهو : أنّ متعلّقها له إعراب مستقلّ قبل دخولها ، فجُعل بعد دخولها على أصله ، وجُعلت هي تفيد معناها خاصّة وهذا حاصل تقدّمت أو تأخّرت،[1]فحصل من ذلك : أنّها إذا تقدّمت قوي الإعمال، أو التزم على قول، وإذا توسّطت كان الإلغاءُ أقوى منه إذا تقدّمت ، وإذا تأخّرت كان الإلغاءُ أقوى منه إذا توسّطت)).[2]

وقال الجامي (ت ٨٩٨ هـ) : ((وقد نقل الإلغاء عند التقديم أيضاً ، نحو : (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) لكنّ الجمهور على أنّه لا يجوز))[3] ، يريد جمهور نحاة البصرة وقال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) : ((إنّ الأفعال القلبيّة (ظنَّ واخواتها) تختصّ به متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو : ظننتُ زيد قائم ، وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيد ظننتُ قائم ، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلِّقة في نحو :- ظننتُ زيدٌ قائم ، أوْلى من الإلغاء))[4]، فعلى تقدير ضمير الشأن بعدها يكون هو المفعول الأوّل والجملة بعده في محلّ نصب مفعولاً ثانياً ، وعلى تقدير اللام

---

[1]) ومعناها هو : اليقين بثبوت الخبر للمبتدأ في نحو : علمتُ زيدٌ قائمٌ ، والشكّ في ثبوته له في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ

[2]) الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب، تحقيق :-موسى بناي العليلي، دار الافاق العربية، بغداد/العراق، ١٩٨٨م:- ٢ / ٦٢ . ٦٣.

[3]) الفوائد الضيائية ، عبد الرحمن الجامي ، تحقيق أُسامة الرفاعي:- ٢ / ٢٧٩.

[4]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات : ٧١ . ٧٢.

(ظننتُ لزيدٌ قائِم) تدخل المسألة في باب تعليق عمل الفعل القلبي في المبتدأ والخبر للفصل بينه وبينهما بلام الابتداء وتابعه عليه السيوطي (ت ٩١١ هـ) إذ قال ((هو ترك العمل لغير مانع لفظاً ومحلاًّ)). [١] ويلاحظ أنّ (عدم المانع) وإن كانت له مدخلية في تحقّق الإلغاء ، إلاّ أنّه ليس ذاتيّاً لمفهوم الإلغاء ولا دخيلاً في حقيقته ، فيجب أن لا يدخل في صلب التعريف ، وهذا ما فعله الأُشموني(ت ٩٠٠ هـ) ؛ إذ قال : ((الإلغاءُ : هو إبطاله[٢] لفظاً ومحلاًّ)). [٣]

وجاء في شرح الرضي على الكافية للأسترباذي (ت٦٨٦هـ):- ((واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت (من) اما موصولة، أو موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا، وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها، لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذا مضمون الجملة ، وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا". واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنك قلت : علمت زيدا" الذي قام))[٤].

ثانياً// التعليق

وأما إذا ما جئنا الى رأي النحاة في التعليق نجدهم استعملوه بمعنى:- ((ابطال استعمال الافعال القلبية لفظا لا محلا؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها، وبين معمولها))[٥].

---

[١]) همع الهوامع شرح جمع الجوامع :- ٢/ ٢٢٧ .

[٢]) أي : إبطال عمل « ظنّ وأخواتها » في نصب المبتدأ والخبر.

[٣]) شرح ألفيّة ابن مالك :- ١ / ٤٣٣ .

[٤]) ينظر :- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الحسن الاسترباذي، تحقيق:- أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة/مصر، ١٥٦/٤ .

[٥]) قطر الندى وبل الصدى :- ١٧٥ .

ويقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) : ومن أصناف الفعل : أفعال القلوب، وهي سبعة : ظننتُ ، وحسِبتُ ، وخِلتُ ، وزعمتُ ، وعلمتُ، ورأيتُ ، ووَجَدْتُ . . . ومن خصائصها : . . . أنّها تُعلَّق ، وذلك عند حروف الابتداء والاستفهام والنفي ، كقولك : علمتُ لزيدٌ منطلقٍ . . . ولا يكون التعليق في غيرها) [١]. وقال ابن الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ) : إنَّ هذه الأفعال ((لا تخلو أن تتصدّر على مفعوليها ، فيلزم إعمالها فيهما ، كقولك : علمتُ زيداً قائماً . . . اللّهم إلاّ أن يعترض بينها وبين مفعوليها حرف له صدر الكلام ، كـ : (لامِ) الابتداء ، وهمزة الاستفهام ؛ فإنّ الحرفَ حينئذ يُعلِّقُها . وتعليقها : أن يكفَّها عن العمل في اللفظ ، فتعمل في موضع الجملة))[٢] ، وهذا ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) بقوله : ((ويُبطل عملَها لامُ الابتداء والاستفهام ، كقولك : علمتُ لزيدٌ منطلقٌ ، و : علمتُ أيُهم أخوكَ ، ويُسمّى هذا تعليقاً)) . [٣] ويفهم منه أنّه يعرّف التعليق بأنّه : كفّ العامل ((ظنّ وأخواتها)) عن العمل في اللفظ دون الموضع . وهذا ما اتّفق عليه جميع النحاة في بيانهم لحقيقة ((التعليق)) ، إلاّ أنّ بعضهم قيّد التعريف بوجود المانع من إعمال الفعل ، كما سيتّضح من استعراض التعاريف الآتية:

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : (إنّ التعليق ضربٌ من الإلغاء ، والفرق بينهما : أنّ الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً ، والتعليق : إبطال عمله لفظاً لا تقديراً ، فكلّ تعليق إلغاءٌ ، وليس كلُّ إلغاء تعليقاً ، ولمّا كان التعليق نوعاً من الإلغاء لم يجز أن يُعلَّق من الأفعال إلاّ ما جاز إلغاؤه ، وهي أفعال القلب . . . وإنّما تُعلَّق إذا وليها حروف الابتداء . . . فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع)[٤] ،

---

[١]) المفصّل في علم العربية ، جار الله الزمخشري : ٢٥٩ . ٢٦٢

[٢]) المرتجل ، ابن الخشّاب ، تحقيق علي حيدر : ١٥٢ .

[٣]) الجُمل ، عبد القاهر الجرجاني : ٧ .

[٤]) شرح المفصّل ، ابن يعيش ، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١، ٢٠٠١م:– ٢ / ٦٣

ومثله قول ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) : التعليق : « ترك العمل لمانع »[١]. وقد يعبر بعض النحاة عن مصطلح التعليق بالإلغاء وهذا ما نراه عند المبرد(ت ٢٨٥ هـ) مثلا حيث يقول في ذلك :- ((ألا ترى أنّه لا يدخلُ على الاستفهام من الأفعال إلاّ ما يجوز أن يُلغى ؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز أن لا تعمل خاصّة ، وهي ما كان من العلم والشكّ ، فعلى هذا . . . ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾[٢] لأنّ هذه الأفعال تفصلُ ما بعدها ممّا قبلها ، تقول : علمتُ لزيدٌ خيرٌ منك))[٣].

ويرى الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه معاني النحو:- التعليق مأخوذ من قولهم (امرأة معلقة) اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج، فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا" فالتعليق في النحو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيئ ما له صدر الكلام بعده[٤]، كما النافية، ولام الابتداء، والاستفهام، تقول : علمت ما محمد مسافر، وعلمت لمحمد مسافر، وعلمت ايهم ابوك[٥]. وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة[٦] وقد تشاركها افعال اخرى قليله ' كقوله تعالى:﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ ﴾[٧]، و(سل ايهم قام، برفع اي ، اما اذا قلت قلت) (سل ايهم قام) بنصب (اي) فالفعل ليس معلقا.

---

[١]) المقرِّب ، ابن عصفور ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت/١٨٣.
[٢]) سورة البقرة ٢ / ١٠٢.
[٣]) المقتضب :- ٣ / ٢٩٧ .
[٤]) ينظر:- معاني النحو :- ٣٢/٢ .
[٥]) ينظر :- المصدر نفسه :- ٣٣- ٣٤ .
[٦]) ينظر :- المصدر نفسه :- ٣٥ .
[٧]) سورة الكهف:- ١٩ .

وذكر الاستاذ ابراهيم مصطفى ان الادوات التي تعلق الفعل عن العمل تدل ان الكلام الثاني مستقل عن الاول قال : ((وما الادوات التي عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل ، الا دلائل على ان الكلام الثاني مستقل، ويقصد الى الاخبار به، فيذكر ما معه ما يشهد بابتداء الكلام واستأنفه وانه لم يجيئ بمنزله اللاحق وان جاء في اللفظ متأخرا))[1]، وهذا وهم ظاهر في ما يبدو ، لان ما بعد الاداة مرتبط ارتباطا وثيقا بما قبله ، وليس مستقلا عنه وانك لو فصلته عنه لتفكك الكلام ، وما استقام ، ففي قوله تعالى:- مثلا" ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ ﴾ [2]، جملة:(أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا) مرتبطه ارتباطا تاما بقوله((فلينظر)) وان قطعتها عنه لم تجد المعنى يستقيم ، فماذا ينظر، اذا لم يكن القصد ربط النظر بالطعام[3]، وكذلك قوله تعالى (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ)[4] فقوله:- (من الكذاب) ، مرتبط ارتباطا كاملا بقوله (سيعلمون) والا ماذا سيعلمون ؟ ومما يدل على ارتباط ما قبل الاداة بما بعدها، جواز العطف على محل الجملة المعلقة كما في قول كثير عزة:

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب؟ حتى تولت[5]

فقوله (موجعات القلب) عطف على محل (ما البكا) ، ولذلك انتصب وهو دلاله قاطعة على ارتباط المعلق بالفعل ، والا لم ينتصب المعطوف . وقال الاستاذ محمد احمد عرفة : ((ولو تأملت ما بين ايدينا من امثلة التعليق في كلام الله عز وجل ، وكلام العرب ، لوجدت النظم يقتضي من جهة المعنى ان يكون الفعل متعلقا" بما قبله ، وان يكون ما بعد ادوات التعليق متعلقا بالفعل ، فيكون تاليا" في المعنى كما

---

[1]) احياء النحو ١٤٩.

[2]) سورة الكهف:- ١٩.

[3]) ينظر :- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور،دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م:- ٢٧٣/١٥ .

[4]) سورة القمر ٢٦

[5]) ديوان كثير، دار صادر، بيروت/لبنان، ط٢، ١٩٩٣م :- ٣٢ .

هو تال في اللفظ ولا يجوز ان يكون مبتدأ به على استقلال[1] قـال الله تعالـى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾[2] ففي الآية اداة من ادوات التعليق وهي (اي) علقت (نعلم) عن العمل ، ومساق النظم يقتضي ان تكون (اي الحزبين احصى) متعلقة بنعلم ، متأخرة عنها في المعنى ، ولا يجوز ان تكون مستقلة عنها، مبتدأ بها في المعنى ، ذاك لأنه بدأ فذكر انه انامهم سنين ، ثم بعثهم لعلة وهي ان يعلم ، وماذا يعلم؟ يعلم شيئا" خاصا" وهو : من منهم احصى امدا لما لبثوا؟ هذا سياق الكلام ونظمه فلو ذهب تقطع (ايهم احصى) عن (نعلم) ،وتجعلها مقدمه في المعنى ، غير تابعة لنعلم بل مقدمة عنه ، فككت الآية وقطعت ما بينها من اواصر لا يتم المعنى الا بها ، لأنه يصير المعنى ثم بعثناهم لأيهم احصى لما لبثوا امدا نعلم. وهذا كلام مفكك لا معنى له يجب تنزيه كلام الله عن ان يحمل عليه ...))[3]

بعد هذه التعريفات لظاهرتي الالغاء والتعليق نجد مدى دقة العلماء، والنحاة في ملاحظة أدق الفروق وان كانت على مستوى الحرف الواحد، أو التقديم والتأخير، ومدى اهتمامهم بالألفاظ والمعاني والوقوف على المتغيرات التي تطرأ على المبنى والمعنى .

المطلب الثاني :- الفرق بين الإلغاء والتعليق

للوقوف على اهم الفوارق بين الإلغاء والتعليق لابد لنا من الرجوع الى أراء واقوال النحاة لنستنتج ماهي اهم اوجه الفرق بينهما قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : ((إنّ التعليق ضربٌ من الإلغاء ، والفرق بينهما : أنّ الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً ، والتعليق : إبطال عمله لفظاً لا تقديراً ، فكلّ تعليق إلغاءٌ ، وليس كلُّ إلغاء

---

[1] النحاة والنحو بين الأزهر والجامعة، د.محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة/مصر ،ط١١٩٧٤م : ٢٠٧-٢٠٨ .
[2] سورة الكهف ١١-١٢
[3] النحاة والنحو بين الأزهر والجامعة:- ٢٠٧-٢٠٨ .

تعليقاً ، ولمّا كان التعليق نوعاً من الإلغاء ، لم يجز أن يُعلَّق من الأفعال إلاّ ما جاز إلغاؤه ، وهي أفعال القلب . . . وإنّما تُعلَّق إذا وليها حروف الابتداء فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع))(1)

وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) : ((الفرق بين التعليق والإلغاء : إنّ الإلغاء عبارة عن : قطعها عن العمل مع جواز الإعمال ببقائها على أصلها ، والتعليق : قطعها عن العمل المانع من إعمالها ، وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي ؛ لأنّك لو أعملتها لجعلت ما بَعدَ لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولاً لما قبله ، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام ،وهو موضوع في صدرالكلام،فلا يعمل ما قبله في ما بعده، فوجب الإلغاء لذلك))(2)(3)

ويستفاد منه : إنّ التعليق إبطالٌ لازم لعمل الفعل القلبي عند تحقّق سببه ، بخلاف إبطال العمل في الإلغاء ؛ فإنّه جائز وليس واجباً ، وهذا فرق آخر غير ما يرجع إلى موضع إبطال عمل كلّ منهما ، وأنّه اللفظ والمحلّ معاً في الإلغاء ، واللفظ دون المحلِّ في التعليق(4)

وقال أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) :- التعليق : ((أن لا يعمل العامل ؛ لوجود مانع في اللفظ او التقدير))(5)

ومثله قول ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) : التعليق ((ترك العمللمانع))(6)أو : ((ترك العمل لموجب يمنع من ذلك ويلاحظ عليهما : إنّهما لم يذكرا أنّ عدم العمل مختصّ باللفظ دون المحلّ))،وعرّف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) الإلغاء بأنّه : ترك العمل لفظاً ومعنىً لا لمانع والتعليق هو : ترك العمل لفظاً دون معنىً مانع. إنّ ذكر ((عدم المانع)) فيها لا بأس به بوصفه بياناً زائداً ، ولكن لا ينبغي أن يتوهّم أنّه

(1)شرح المفصّل ، ابن يعيش :- ٢ /٦٣

(2)يريد بالإلغاء : التعليق.

(3)شرح الكافية :- ١٦٥/٤ .

(4) الإيضاح في شرح المفصّل :- ٢ / ١٦٤ .

(5) شرح المقدّمة الجزولية:- ٢ / ٦٩٩ .

(6) المقرِّب ، ابن عصفور :- ١٨٣ .

جزء من التعريف لأنّه ليس من ذاتيات المعرَّف الداخلة في حقيقته ؛ ولأجل الاحتراز من هذا التوهّم اقتصر ابن عقيل(ت ٧٦٢ هـ) بقوله واختصت القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق فالتعليق هو ترك العمل لفظا" دون معنى لمانع))[١]. نحو ظننت لزيد قائم، فقولك (لزيد قائم) لم تعمل فيه ((ظننت)) لفظا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت، نحو((ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا)) فهي عامله في ((لزيد قائم))في المعنى دون اللفظ والإلغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى، لا لمانع: نحو (زيد ظننت قائم)) فليس ل((ظننت)) عمل في زيد قائم :لافي المعنى ،ولافي اللفظ وبقوله يجوز الغاء هذه الافعال المتصرفة في غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو ((زيد ظننت قائم) او آخرا نحو ((زيد قائم ظننت)) واذا توسطت فقيل : الاعمال احسن من الإلغاء وان تأخرت فالإلغاء احسن وان تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول ((ظننت زيد قائم))بل يجب الإعمال فتقول ((ظننت زيد قائما")) فان جاء في لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أولا على إضمار ضمير الشأن، قال كعب بن زهير[٢]:

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويل

فالتقدير ((وما اخاله لدينا منك تنويل)) فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول ((ولدينا منك تنويل)) جمله في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء او على تقدير لام الابتداء. قال الشاعر[٣]:

كذلك ادبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيمة الادب

التقدير ((اني وجدت لملاك الشيمة الادب)) فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء، وذهب الكوفيون وتبعهم ابو بكر الزبيدي وغيرهم[٤]، الى جواز الغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين وانما قال المصنف جواز الإلغاء لينبه

---

١) شرح ابن عقيل :- ٢/٣٥٣ .

٢)ديوان كعب بن زهير، دار صادر، بيروت/لبنان، ط٢، ١٩٧٥ :- ص ٧١ .

٣)ديوان الحماسة، ابي تمام، دار العلم، بيروت/لبنان، ط١، ١٩٧٦م:- ص١٨ .

٤)ينظر :-الانصاف في مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين:- ١٢٧ .

على ان الإلغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فأن اللازم ولهذا قال:- والتزم التعليق، فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل (ما) النافية نحو ((ظننت ما زيد قائم)) او (ان)) النافية نحو (علمت ان زيد قائم) ومثلو له بقوله تعالى:﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1]، وقال بعضهم:- [2] ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على مابعده فينصب مفعولين نحو ((ظننت ما هو زيد قائم)) فلو حذفت ((ما)) لقلت ((ظننت زيد قائم)) والآية الكريمة لايتأتى فيها ذلك لأنك لو حذفت المعلق وهو (ان) لم يتسلط (تظنون) على (لبثتم) إذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه (من انه لايشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره) وتمثيل النحويين لتعليق بالآية الكريمة وشبهها ليشهد لذلك وكذلك يعلق الفاعل إذا وقع بعده (لا) النافية ، نحو ((ظننت لا زيد قائم ولا وعمرو)) أو لام الابتداء نحو ((ظننت لزيد قائم)) أو لام القسم نحو ((علمت ليقومن زيد)) ولم يعدها احد من النحويين ،من المعلقات أو الاستفهام وله ثلاثة صور:

١-ان يكون المفعولين اسم استفهام نحو ((علمت أيهم أبوك)) .

٢-ان يكون مضافا إلى اسم استفهام نحو ((علمت غلام أيهم أبوك)).

٣-ان تدخل عليه اداه الاستفهام نحو ((علمت أزيد عندك ام عمرو))و(علمت هل زيد قائم ام عمرو)).

أنواع الفاصل ويسمى (المانع) أو المعلق وهو أنواع وهي:

١- لام الابتداء نحو (علمت لزيد كريم) .

٢-الام الواقعة في جواب القسم نحو (علمت لينجحن المجد).

٣- الاستفهام نحو(لا ادري أزيد حاضر أم غائب).

---

[1])سورة الاسراء :-٥٢ .

[2]) اسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد الانباري، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان:- ٩٦ .

٤-النفي بما اولا او إن نحو (علمت ما زيد بخيل).
٥-لعل نحو (لاادري لعل الامر خير) .
٦-لو الشرطية نحو(اعلم لو جد زيد لنجح).
٧-ان التي في خبر اللام نحو(اعلم إن زيدا"لكريم).
٨-كم الخبرية نحو(اعلم كم كتاب قرأ زيد)[١].
وكما يكون المانع معلقا للفعل عن العمل في مفعوليه يكون معلقا له في العمل في مفعول واحد مثل اعلم زيدا لهو الكريم .
ويجوز ان يكون فاعل هذه الافعال ومفعولها الاول ضميرين متصلين متحدين في المعنى مختلفين في الموقع الاعرابي نحو رأيتني راغبا في السفر.
ورصد القدماء استعمال الفعل (قال) ورأوه في مواضع معينه ينصب مفعولين بمعنى ظن بشروط تفصلها كتب النحو واهما :
١-لن يكون فعلا مضارعا مسندا الى المخاطب بأنواعه .
٢- ان يكون معناه الظن.
٣- ان يسبقه استفهام.[٢]

ويرى النحاة تسميه هذه الجملة (مقول القول) لأنها ليست مفعولا به على وجه الحقيقة بل هي سادة مسد المفعول به اذ ان المفعول به عندهم لايكون جمله ولا نرى ذلك، بل الجملة مفعول به للفعل قال،والجملة (المفعول به) ظاهرة معروفة في اللغات[٣] .

وللرضي الأسترآباذي (ت ٦٨٦ هـ) رأي في الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل:-((أن التعليق: ابطال العمل لفظا لا معنى، والالغاء: إبطال العمل لفظا ومعنى، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولا به للفعل

[١]) ينظر:- معاني النحو :- ٣٢/٢ .
[٢]) ينظر:- كتاب معاني النحو ٣٢/٢
[٣]) ينظر :- المصدر نفسه :- ٣٣/٢.

المعلق، كما كان كذلك قبلالتعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة)).[١]

وكذلك نجد الأُشموني (ت ٩٠٠ هـ)وقوله خص بالتعليق المناسب وهو ابطال العمل لفظا لامحلا، والإلغاء وهو ابطال لفظا ومحلا (ما) ذكر (من قبل هب) من افعال القلوب وهو احد عشر فعلا؛ وذلك لان هذه الافعال لاتؤثر في ما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لان متناولها في الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التي تدل عليها اسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل بخلاف افعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الامر كما اشار اليه بقوله((والامر هب قد الزما كذا تعلم)) ....[٢].

(وجوز الإلغاء لا في)حال الابتداء بالفعل، بل في حال توسطه او تأخره وصدق ذلك بثلاثة صور:

الاولى: ان يتوسط الفعل بين المفعولين والإلغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله (شجاك أظن ربع الظاعنين) يروى برفع ربع على انه فاعل شجاك اي احزنك وأظن لغو وبنصبه على امه مفعول اول لأظن وشجاك المفعول الثاني مقدم .

الثانية: ان يتأخر عنهما والإلغاء حينئذ أرجح كقوله[٣]:

ات الموت تعملون فلا ير * هبكم من لظى الحروب اضطرام

الثالثة: ان يتقدم عليهما ولايبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيدا قائما والأعمال حينئذ ارجح وقيل واجب ولايجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش[٤]

١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاسترباذي:- ٤ /١٥٩ .

٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني :- ٢/٣٦ .

٣) ديوان علي الجارم، دار الكتب الثقافية، بيروت/ لبنان، ط٣، ١٩٩٨م:- ص٥٢ .

٤) الانصاف في مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين لابن الانباري، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت،٢٠٠٧:- ٢٣٣/١ .

وانو ضمير الشأن ليكون هم المفعول الاول والجزءان الجملة في موضوع المفعول الثاني (او) انو (لام الابتداء) لتكون المسألة من باب التعليق (في موهم الغاء ما تقدما) كقول كعب بن زهير :-

ارجو وامل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

وكقول الشاعر :-

كذاك ادبت حتى صار من خلقي* اني رأيت ملاك الشيمة الادب

فعل الأول التقدير أخال ورأيته الشأن وعلى الثاني لملاك وللدنيا فالفعل عامل على التقديرين نعم يجوز ان يكون ما في البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما في الاول واني في الثاني على الفعل ،لكن الأرجح خلافة كما عرفت فالحمل على ما سبق اولى (والتزم التعليق) عن العمل في اللفظ اذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر كما اذا وقع (قيل نفي ما) النافية نحوقوله تعالى:﴿ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[1](وان ولا) النافيتين في جواب قسم ملفوظ او مقدر نحو علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم ،و علمت والله لزيد في الدار ولا عمر وعلمت لازيد في الدار ولاعمرو و((لام ابتداء أو)) لام جواب(قسم * كذا)نحوقوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ ﴾[2]
وكقول لبيد[3]:

ولقد علمت لتأتين منيتي * ان المنايا لاتطيش سهامها

(والاستفهام ذا) الحكم (له الحتم) سواء كان بالحرف نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[4] ام بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو قوله تعالى

[1]) سورة الانبياء:- ٦٥ .

[2]) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

[3])المعلقات العشر والتعريف بها، سعيد قميحة، دار البلاغ الاسلامي، بيروت/لبنان،ط٥، ١٩٩٩م:- ١٠/٢ .

[4]) سورة الانبياء من الآية(١٠٩)..

(ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ)[1]، وكقوله تعالى:(وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ)[2] ام خبر نحو علمت متى السفر ام مضافا" اليه المبتدأ نحو علمت ابومن زيد ام فضله نحو قوله تعالى:﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [3] . فأي نصب على المصدر بما بعده اي ينقلبون منقلبا اي انقلاب ، وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله[4].



المبحث الثالث

الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب

المطلب الاول :- الإلغاء في أفعال القلوب

اختصت الأفعال القلبية بخاصية الإلغاء:((وهو ترك العمل لفظا" ومعنى ، لا لمانع، نحو زيد ظننت قائم ، فليس ل(ظننت) عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ))و الإلغاء يكون في الأفعال القلبية المتصرفة. اما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا الإلغاء . وكذلك أفعال التحويل ، نحو صير وأخواتها.[5]

ويجوز الإلغاء الأفعال القلبية المتصرفة اذا وقعت في غير الابتداء ، كما أذا وقعت وسطا" نحو(زيد ظننت قائم) أو أخرا"(نحو قائم ظننت) . وإذا توسطت ، فقيل : الأعمال والإلغاء سيان وقيل الأعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.[6] وإذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيدا قائما" ظننت ظنا" وإلا قبح

---

[1] سورة الكهف :- ١٢

[2] سورة طه :- ٧١ .

[3] سورة الشعراء :- ٢٢٧ .

[4])ينظر:- النحو الوافي:- ٢/ ٢٧ .

[5]) شرح ابن عقيل ١٥٢/١ .

[6]) المصدر نفسه:- ١٥٢/١، وينظر:- شرح المفصل لابن يعيش:- ٧/ ٨٥.

الإلغاء ، اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي .[1]وبشرط ان يكون العامل منفيا". فلو نفي تعين الأعمال كزيد قائما لم أظن) لأن الغاءه حينذ يوهم ان ماقبله مثبت في اقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى إلى المفعولين.[2] أما اذا تقدم الفعل، فيجب الأعمال، ويمتنع الإلغاء عند البصريين.[3]

إن قول النحاة إنه يجوز إلغاء الفعل اذا توسط او تأخر ، قد يفهم انه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم من دون النظر الى المعنى ،والحق ان مع الإلغاء غير معنى الاعمال. والمتكلم مقيد بالمعنى ، فليس له ان يعمل او يلغي من دون النظر الى القصد او المعنى. ان معنى الاهمال ان الكلام مبني على الظن، تقدم العمل او تأخر. ومعنى الإلغاء ان الكلام مبني على اليقين . ثم ادركك الشك فيما بعد قولك : زيدا قائما ظننت مبني على الشك ابتداء" وقولك زيد قائم ظننت معني على اليقين. فان بنيت كلامك على الظن، نصبت ، تقدم الفعل او تأخر وان بنيته على اليقين، رفعت، جاء في الكتاب ((فان الغيت قلت عبدالله أظن ذاهب، وهذا أخال اخوك وفيها- ارى أبوك وكلما اردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد ....))[4] .

وإنما كان التأخير اقوى ، لأنه انما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ ، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول ((عبدالله صاحب ذاك بلغني)) وكما قال(من يقول ذاك تدري) فأخر ما لم يعمل في أول

---

[1] حاشية الخضري ١/ ١٥٣، وينظر:- حاشيه الصبان على شرح الأشموني:- ٢٧/٢، وينظر:- شرح ألفيّة ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة/مصر،ط٤، ٢٠٠٦م:- ٨١.

[2]حاشيه الخضري:- ١٥٣/١، وينظر حاشيه الصبان على شرح الأشموني:- ٢٧/٢ ،وينظر:- حاشية يس ٢٥٣/١

[3] شرح ابن عقيل:- ١٥٣/١، وينظر:- شرح المفصل لابن يعيش:- ٧/ ٨٥، وينظر:- المقتضب للمبرد :-٢/١١.

[4])لكتاب لسيبويه:- ٦١/١.

كلامه وانما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك ، اعمل الفعل ، قدم أو اخركما قال: زيدا رأيت ورأيت زيدا . وكلما طال الكلام ضعف التأخير اذا اعملت ، وذلك قولك (زيدا اخاك أظن) فهذا ضعيف كما يضعف : (زيدا قائما ضربت).[١] وجاء في الهمع :((فان بدأت لتخبر بالشك اعملت على كل حال وان بدأت وانت تريد اليقين ثم ادركك الشك رفعت بكل حال).[٢] وجاء في حاشية يس على التصريح :- ((وان كان المتقدم ما يصلح ان يكون معمولا" لهذه الافعال نحو : اين تظن زيدا" قائما ؟ أو متى تظن زيدا" قائما ؟ فان جعلتهما معمولين (قائم) فانت بالخيار، ان شئت اعملت، لبنائك الكلام على الظن وإن شئت الغيت ، ولا تبن الكلام على الظن : فقلت أولا"(زيد قائم)ثم اعترضت بالظن بين (متى)و (زيد) وإن جعلت (اين) و (متى) معمولين لتظن، لم يجز الا الإعمال)).[٣]

فاتضح بهذا معنى الإعمال غير معنى الإلغاء وأما قول سيبويه أنه ، كلما طال الكلام ضعف التأخير اذا اعملت ، وذلك قولك زيدا"اخاك أظن هذا ضعيف فهذا ضعيف كما يضعف : زيدا" قائما" ضربت)) ففيه نظر ، لان الكلام انما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى. وليس في ما ذكر ضعف. وتقديم المفعول انما يكون للأهتمام والحصر ، وإيضاح ذلك انك تقول :

١- ظننت محمدا" قائما"- تقول هذه العبارة اذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته فيما ذهنك .

[١]) الهمع للسيوطي:- ١٥٣/١. ، وينظر:- اسرار العربية لأبن الانباري:- ١٦٠- ١٦١ . ، وينظر:- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه:- ١١/٢.

[٢])حاشيه يس على التصريح:- ٢٥٣/١ .

[٣]) حاشية يس، ابن زين بن بكر،بن عليم الحمصي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت :- ٢٥٣/١ ، وينظر:- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت/لبنان:- ٣٨٢/٢ ، ٣٨٦/٢- ٣٨٧، وينظر:- حاشية الصبان:- ٢٨/٢.

٢- زيدا" ظننت قائما – تقول هذه العبارة اذا كان المخاطب يعتقد انك تظن خالدا" قائما" لازيد" ، فقدمت له زيدا" . لإزاله الوهم من ذهنه.

٣- محمدا" قائما ظننت- تقول هذه العبارة اذا كان المخاطب يعتقد انك تظن أن خالدا" جالس، فهنا حصل الوهم من ناحيتين : من ناحية الشخص والوصف فقدمتهما لإزاله الوهم فالفرق بين هذه العبارة وما قبلها أن الشك في الأولى كان في الشخص لا في الوصف ، فقدمت الشخص . وفي الأخير كان الشك في الشخص والوصف، فقدمتهما لأفادة الحصر وألأهتمام. أ ما ألأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن ، لايعلم شيئا" عن الخبر ،فجئته بالتعبير الطبيعي ، وهو الفعل، ثم المفعول ألأول ثم الثاني.

٤- محمد – ظننت – قائم : تقول هذه العبارة اذا بنيت كلامك على اليقين ، فانك اردت ان تخبر ان محمدا" قائم ، ثم اعترضك الظن وانت تتكلم فقلت ما قلت.فجملةظننت ها هنا جمله اعتراضيه لا محل لها من الأعراب .[١]

فهناك فرق بين هذه العبارة وقولنا _محمدا" ظننت قائما" كما هو واضح ، ان قولنا (محمدا" ظننت قائما") جمله واحدة وقولنا (محمدا" ظننت قائم) جملتان: الجملة المعقود عليها الكلام ، وهي (محمد قائم) ، والجمله الأعتراضيه التي اعترضت بين المبتدأ والخبر ، وهي (ظننت) ، وهذا نظير قول من يقول : (خالد غفر الله له مسيئ) فالكلام معقود بقولنا (خالد مسيئ) واعترض المتكلم بقوله (غفر الله له) ولذا يقع الملغى شأن الجمل الجمل الأعتراضيه بين الفعل ومرفوعه، كقولك (ضرب احسب زيد) ومنه قوله[٢]:-

شجاك أظن ربع الظاعنينا * ولم تعبأ بقول العاذلينا

وبين معمولي(إن) نحو : (إن سعيدا" احسب مسافر) ،وبين سوف ومصحوبها نحو (سوف احسب يحظر محمود) قال الشاعر : ومـأدري وسوف اخال ادري وبين

١) الرضي على الكافية :- ٢/٣١٠. ، وينظر:- المغني ٢/ ٣٨٦ .

٢) لم أعثر على تخريجه .

المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : (جاء محمد وأحسب خالد) ، وغير ذلك.[1]

٥- محمد قائم ظننت – تقول هذه العبارة أذا بنيت كلامك على اليقين وأمضيت كلامك على ذلك أي اردت ان تخبر بقيام محمد من دون (ظن)، فاخبرت بذلك ، وقلت (قائم) ثم ادركك الظن في الأخير فستانفت كلاما" جديدا" وقلت : ظننت . فهناك فرق بين قولك (محمدا" قائما" ظننت) و (محمد قائم ظننت) كما اوضحناه. ففي النصب يكون الكلام جملة واحدة وقد بني الكلام على الظن وفي الرفع يكون الكلام جملتين وقد بني على اليقين الجمله الأولى (محمد قائم) والجمله الثانيه (ظننت)وهي من الجمل الأستئنافيه التي لامحل لها من الأعراب . وجاء في المغني في الجمله المستأنفة : ومنه جمله العامل الملغى لتأخره ، نحو (زيد قائم أظن) فأما العامل الملغى لتوسطه نحو (زيد أظن قائم) فجملته أيضا"لا محل لها ، إلا انها من باب جمل ألأعتراض ولذا لايصح توكيد الفعل بمصدر منصوب لأن التوكيد دليل الأعتناء بالفعل، والإلغاء ظاهر من عدمه، كما اسلفنا، إذ كيف يؤكد الظن والكلام غير معقود عليه ؟ بخلاف الفعل العامل ، فان الكلام مبني عليه، ولذا جاز توكيده[2].

<u>المطلب الثاني:-التعليق في أفعال القلوب</u>

وكذلك اختصت افعال القلوب بالتعليق، والتعليق : ((مأخوذ من قولهم (امرأة معلقة) ، أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء، لامع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج. فالفعل المعلق ممنوع من العامل لفظا"عامل معنى وتقديرا"))[3]. فالتعليق في النحو ابطال العمل لفظا" لامحلا ، لمجيئ ماله ، صدر الكلام بعده[4].

---

[1]) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :- ٢/ ٣٨٢.

[2]) ينظر:-المصدر نفسه :- ٢/ ٣٨٣.

[3]) شرح الرضي على الكافية للأستراباذي :- ٣١١/٢.

[4]) التصريح:- ١/ ٢٥٤ ، وينظر:- الصبان على شرح الاشموني:- ٢٩/٢ ، وينظر:- حاشيه الخضري:- ١/ ١٥٣.

كـ((ما)) النافية ولام الابتداء والاستفهام . تقول: (علمت ما محمدٌ مسافرٌ) (علمت لمحمدٌ مسافرٌ)(وعلمت ايُّهم ابوك)[1]، وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة[2].

وقد تشاركها افعال اخرى قليله ، كقوله تعالى:﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾[3]، و(سل ايُّهم قام)برفع اي . اما اذا قلت (سل ايُّهم قام) بنصب (اي) فالفعل ليس معلقا"، والفرق بين الجملتين ان (أيا)الأولى استفهامية والمعنى: سل الناس عمن قام، وبالنصب تكون (أي) موصولة والمعنى : سل القائم. ونحو ذلك ان تقول (سل من قام)، فانه يحتمل التعليق وغيره، فأنه يحتمل ان يكون (من) موصولة، ولمعنى : سل الذي قام والفعل غير معلق، ويحتمل ان تكون (من) استفهاميه، والمعنى: سل الناس عمن قام، والفعل يكون عند ذاك معلقا" جاء في شرح الرضي على الكافيةللاستربادي: ((واعلم انك اذا قلت (علمت من قام). وجعلت (من) اما موصولة، أو موصوفة، فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها. وان جعلتها استفهاميه، فليس في الكلام دلاله على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا" ، وذلك لان كلمه الاستفهام يستحيل كونها مفعولا" لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام ، فيكون مفعول علمت اذا" مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه أعني زيدا" . واما ان كانت موصولة او موصوفة. فالعلم واقع عليها فكأنك قلت : علمت زيدا" الذي قام))[4] .

---

[1])شرح ابن عقيل:- ١٥٤/١.، وينظر:- حاشيه الصبان على شرح الاشموني :-٢/٢٩-٣١، وينظر:- التصريح:- ١/ ٢٥٤ - ٢٥٦.

[2]) شرح ابن عقيل:- ١٥٣/١ .

[3]) سورة الكهف:- ١٩ .

[4]) الرضي على الكافية للاستربادي:- ٢/٣١٢-٣١٣ .

العطف على الجملة المعلقة:

التعليق كما ذكرنا ابطال ، العمل لفظا" لا محلا"، فمحل الجملة المعلق عنها الفعل النصب- كما يقول النحاة- ، ولذا جاز العطف على محل الجملة . تقول : (ظننت لمحمد مسافر وعليا حاضرا") قال كثير عزة: وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب ؟ حتى تولت لافعطف (موجعات) بالنصب على محل قوله (مالبكا) كم يجوز العطف مراعاة للفظ، نحو قولك :(علمت لمحمد مسافر وعلي حاظر)[1].

وهاهنا قد يعرض سؤال وهو:- هل معنى الرفع والنصب واحد؟ هل معنى قولك (علمت لمحمد مسافر وخالد راجع) مماثل لقولك (علمت لمحمد مسافروخالدا" راجعا")؟ ان النحاة صرحوا بجواز الوجهين من دون ان يشيروا الى اختلاف المعنى . والذي يبدو لي ان بين الوجهين فرقا" . ويوضح ذلك لام الابتداء تفيد التوكيد، فقولك (علمت لمحمد مسافر) آكد من قولك (علمت لمحمدا" مسافرا") جاء في كتاب سيبويه:((ومن ذلك قد علمت لعبدالله خير منك ، هذه اللام تمنع العمل كما تمنع الف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء وإنما ادخلت عليه (علمت) لتؤكد وتجعله يقينا" قد علمته، ولاتحيل على علم غيرك))[2]. فدخول اللام افاد معنى التوكيد ، وجعلها في التأكيد بمنزلة جواب القسم ، بل هي عند الكوفيين لام القسم ، والقسم المقدر[3].

فإذا عطفت بالرفع ، كان بمعنى على تقدير اللام ، فتكون بمنزلة من قبلها في التوكيد وإذا نصبت، لم يكن معنى على تقدير اللام ، فكانت جملة معطوفة غير مؤكدة فقولك(خالد راجع) في (علمت لمحمد مسافر وخالد راجع) ، ومؤكد بمنزلة

---

[1]) التصريح:- ٢٥٧/١، الرضي على الكافية:- ٣٠٩/٢، ٣١١، وشرح ابن عقيل:- ١٥١/١،وينظر:- حاشية الاشموني: ٣٢/٢ .

[2])الكتاب، لسيبويه ١٢٠/١ .

[3]) الرضي على الكافية للاستربادي:- ٣٧٤/٢، و حاشية الخضري:- ١٥٣/١.

المعطوف عليه. اما قولك (علمت لمحمد مسافر وخالدا" راجعا") فأن الجملة الأولى فيها مؤكدة بخلاف الاسمين المنصوبين وكذلك في الاستفهام نحو قوله[1]:

وما كنت ادري قبل (عزة)ماالبكا ولا موجعات القلب حتى تولت؟

فالرفع يكون على تقديرالاستفهام ، وانما المعنى وما كنت أدري موجعات القلب . وكذلك لو قلت :(علمت أمحمد حاضر وخالدا" غائبا") فأن قولك (علمت أمحمد حاضر)معناه: علمت أهو حاضر أم غائب ولم تخبر عنه، بل تركته لعلمك. وقولك(وخالدا" غائبا") معناه: وعلمت خالدا" غائبا"، فقد أخبرت عن غياب خالد، ولم تخبر عن حضور محمد. ولو عطفت بالرفع فقلت(أمحمد حاضر وخالد غائب) لكانت جملة معطوفة داخلة في الأستفهام ، ولكان معنى الجملتين واحد. وكذلك بالنسبة الى النفي (علمت ما محمد حاضر، وخالدا" مسافرا") لكان المعنى ان جملة (ما محمد حاضر) منفية و(خالدا" مسافرا" مثبتة أي وعلمت خالدا" مسافرا" . وهذا نظير قولنا (علمت خالدا" وما محمد حاضر)فالأولى مثبتة والثانية منفية. فإن قلت (خالد مسافر) كانت الجملة منفية على الأولى أي وما خالدمسافر وقد تقول : وما الفرق بين قولنا (علمت ما محمد ولا خالد مسافر) وقولنا (وخالدا" مسافرا")؟ والجواب ان الرفع يدل على التشريك في الحكم ، فحكم الجملة الثانية بمنزلة الاولى في النفي .

أما النصب فيدل على ان (لا) غير معلقة. فان (لا) على قسمين معلقة ، وهي الواقعة في جواب قسم تقديرا" ، وهذه لها صدر الكلام ، وغير معلقة، وهي غير الواقعة في جواب القسم[2]. فقولك (ولا خالدا" مسافرا") واقع بعد (لا) التي ليست في تقدير جواب القسم ومعنى ذلك انها أقل توكيدا" لأن جواب القسم آكد من غيره كما هو معلوم .

---

[1]) سبق تخريجه في ص .

[2])شرح الفية ابن مالكلابن الناظم:- ٨١-٨٢ .، وينظر:- حاشيةالاشموني:- ٢/ ٣٠ .، وينظر:- التصريح:- ١/٢٥٥-٢٥٦ .، وينظر:- حاشيه الخضري:- ١/ ١٥٣ .

الخاتمة وأهم نتائج البحث وتوصياته

وأخيرا وبعد هذه الرحلة المباركة مع علم المناسبات في القرآن الكريم أحببت أن أبين نتائج بحثي بما يلي :

١- إن ظاهرة الإلغاء والتعليق تدل على دقة اللغة العربية، ووقوفها على أدق التفاصيل في التقديم والتأخير، واللفظ والمعنى، والإهمال والإعمال، والفاصل، ونحوه . كما أن جهود العلماء العرب التي بذلوها تدل على سعة الفهم وسعة المدارك والتجرد لخدمة اللغة ولفهم كتاب الله من خلال الآيات التي وردت، وجاء فيها ذكر الأفعال القلبية التي جاءت لتؤكد الحقيقة القرآنية السامية التي بدورها تخدم الدين والامة والانسانية .

٢- في العربية تعبيرات لها أحكام في الاستعمال خاصة بها لاتستعمل مع غيرها منها:- افعال القلوب المتصرفة نحو (ظن ،حسب، خال، رأى القلبية والحلمية وأخواتها) وتختص هذه الأفعال بالإلغاء والتعليق، وبأن يسد المصدر المؤول مسد مفعوليه، فلا تعليق ولا إلغاء في بقية الأفعال.

٣- إن الإلغاء والتعليق يختص بأفعال القلوب وقد سماها النحويون كذلك لأن معانيها متصلة بالقلب كاليقين، والشك، والإنكار وتعرف ايضاً ((بظن وأخواتها)) وهي تأخذ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرفهي أفعال ناسخة تنسخ الجملة الاسمية ولكنها ليست افعالا ناقصة لأنها تدل على حدث وتطلب فاعلاً وأفعال القلوب قسمان:

أ- قسم يدل على اليقين . ب- قسم يدل على الرجحان .

٤_ إن أفعال القلوب المذكورة لها ثلاثة أحكام من حيث الإعمال فهي إما أن تكون عاملة، أو ملغاة، أو معلقة، وهي كما يلي :-

أ- إما إعمالها فهو واجب إن تقدمت على معموليها ولم يعلقها معلق كما مر في البحث .

ب- وإما إلغاؤها فهو جائز؛ وذلك إذا توسطت معموليها، أوتأخرت عنهما .

ت- والتعليق فمعناه إبطال عملها لفظا فقط وابقاؤه محلاً؛ وسببه وجود كلمة تفصل بين الفعل، ومفعوله بشرط ان تكون هذه الكلمة مما يستحق الصدارة في الجملة ومعنى الصدارة ألا يعمل في الكلمة عامل قبلها وهذا الفاصل يسمى ((المانع))، أو المعلق، والفاصل أنواع كما بينا في البحث.

٥- إن الأفعال غير المتصرفة (الجامدة) لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء.

٦- وكذلك أفعال التحويل، نحو ((صير وأخواتها)).

٧- يثبت للمضارع وما بعده من التعليق، وغيره ما ثبت للماضي.

مظان البحث

القرآن الكريم

١- احياء النحو،د.مصطفى ابراهيم، مكتبة علوم اللغة العربية،ط٢، ١٩٩٢م .

٢- اسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد الانباري، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان، ط٢.

٣- الأُصول في النحو ،ابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان،ط٢، ١٩٨٧م .

٤- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين لابن الانباري، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت،٢٠٠٧.

٥- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ابن هشام الأنصاري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٩٧٩ .

٦- الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب، تحقيق :–موسى بناي العليلي، دار الافاق العربية، بغداد/العراق، ١٩٨٨م .

٧- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور،دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.

٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، دارالكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١ ، ٢٠٠١م .

٩- التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي، دارالمسيرة، عمان/الأردن ، ط٣ ، ٢٠١٠م.

١٠- ثمرات الاوراق، لابن حجة الحموي، دار المناهج، دمشق/ سوريا، ط٥ .

١١- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، القاهرة/ مصر ، ط٢،

١٢- الجُمل ، أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق ابن أبي شنب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان،

١٣- حاشية الصبان على شرح الاشموني، تحقيق:- طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،القاهرة/مصر ، ط١، (د،ت) .

١٤- حاشية يس، ابن زين بن بكربن عليم الحمصي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ت) .

١٥- ديوان الحماسة، ابو تمام، دار العلم للملايين، ١٩٧٢م .

١٦- ديوان علي الجارم، دار الكتب الثقافية، بيروت/لبنان، ١٩٩٨م .

١٧- ديوان كثير، دار صادر ، بيروت/لبنان ط٢، ١٩٩٣م .

١٨- ديوان كعب بن زهير

١٩- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت/لبنان،ط١، ٢٠٠٨م .

٢٠- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الحسن الاستراباذي،تحقيق:- أحمد السيد أحمد، المكتبةالتوفيقية، القاهرة/مصر ، (د.ت) .

٢١- شرح ألفيّة ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة/مصر ،ط٤، ٢٠٠٦م .

٢٢- شرح المفصّل ، ابن يعيش ، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان،

٢٣- شرح المقدّمة الجزولية ، أبو علي الشلوبين ، تحقيق تركي العتيبي، مطابع الشروق

٢٤- شرح المقدّمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، تحقيق خالد عبد الكريم،المطبعة العصرية،الكويت،

٢٥- شرح جمل الزجّاجي ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق أنيس بديوي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان ،ط٣، (د.ت) .

٢٦- الفصول الخمسون ، ابن معطي، تحقيق محمود الصناجي ، مطبعة اللسان العربي، القاهرة/مصر،١٩٧٦م .

٢٧- الفوائد الضيائية ، عبد الرحمن الجامي ، تحقيق أُسامة الرفاعي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان،ط١، ٢٠٠١م .

٢٨- قطر الندى وبل الصدى، لإبن هشام، تحقيق:-محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعارف، القاهرة/مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ .

٢٩- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة/ مصر، ط٥،

٣٠- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت/لبنان،ط١، (د. ت) .

٣١- اللمع في العربية ، ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢م .

٣٢- مختارالصحاح،محمّد بن أبي بكر الرازي، طبعة مؤسسه المختار،القاهرة/ مصر.

٣٣- المرتجل ، ابن الخشّاب ، تحقيق علي حيدر، مطبعة دار الحكمة، ط١، ١٩٧٢م .

٣٤- معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، مؤسسه التأريخ العربي، بيروت/ لبنان، ط١،٢٠٠٧م .

٣٥- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس بن زكريا، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الفكر،

٣٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،صيدا- بيروت/لبنان، (د.ت).

٣٧- المفصّل في علم العربية، جار اللهالزمخشري، تحقيق :- ايميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٩٦٩م .

٣٨- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار المعارف،القاهرة/ مصر،ط١٥، (د.ت) .

٣٩- المقتضب، ابو عباس المبرد، تحقيق:-محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت/لبنان، ١٩٦٣م.

٤٠- المقتضب، محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار الرشد ،الرياض/السعودية ط٢، ١٩٨٦م .

٤١- المقرِّب ، ابن عصفور ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د.ت).

٤٢- النحاة والنحو بين الأزهر والجامعة، د.محمد أحمدعرفة، مطبعة السعادة، القاهرة/مصر،ط١، ١٩٧٩م .

٤٣- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف القاهرة/مصر، ط٣، ١٩٦٦م .

٤٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم،دار المنهاج، دمشق/سوريا، ط٣، ٢٠٠٢م .

ABSTRACT

Finally, after this trip with the concept of the cancellation and suspension in the Acts within the Debutante and the news I wanted to summarize the results of research, including the following:

The phenomenon of cancellation and suspension indicate the accuracy of the Arabic language, and to park on the finer details in the presentation and delay, and the pronunciation and meaning, and neglect, realization, and the separator, and the like.

The efforts of Arab scientists they made shows on the capacity of understanding and capacity of understanding and impartiality to serve the language and to understand the book of God through the verses that were received, and which he said mentioned acts attack, which came to confirm the truth Quranic Semitism, which in turn serve the religion and the nation and humanity.

In Arabic expressions with the provisions in the use of their own do not use with other, including: - actions hearts acting about (thought, as, free, saw the attack and papillae and sisters), concerned with such acts revocation and suspension, and that fills the source interpreter occlusive RELIABILITY, do not suspend or cancel in the rest of the acts.

The cancellation and suspension respect to acts of hearts he called Grammarians also because their meanings related to heart Kaliqin, and doubt, and denial, also known as ((Bzn and her sisters)) It takes

Mfolin origins Debutante and Alkhparvha acts copier copied wholesale nominal but not acts, incomplete as they indicate the event and requests active and acts hearts of two types:-

A - Section indicates uncertainty. B - Section indicates the odds.

The actions of these hearts has three provisions of the terms of the realization they are either working, or canceled, or suspended, as follows:

A - Either it is the duty of enforcement that was made on the attached Muammouliha hung over and in the search.
B - Or cancellation is permissible; if it brokered Muammouliha, Otakhrt them.

C - And comment on what it means invalidate their work in word only and keeping a shop; and is caused by the presence of the word between the verb, and effect, provided that this word, which is the lead in the sentence and the meaning of the lead not work in the word factor before and this separation is called ((inhibitor)), or suspense, and the separation types as stated in the research.

The acts acting (solid) is not the suspension or cancellation. As well as acts of conversion, some ((Sir and her sisters)).

Prove to the present indicative form and beyond of the commentary, and other proven for the past